مقترحات في تيسير النحو العربي

الأستاذ الدكتور
عائد كريم علوان الحريزي
جامعة الكوفة / كلية الآداب

النحوُ العربي علمٌ وُضِعَ لعِصْمَةِ اللسان من اللحن في لغة العرب ،تدارسَهُ النحاةُ على مرِّ الأيام بحسب الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ ، أو بحسب العلامات الإعرابية أو الأدوات... وأدخلوا فيه من الفلسفة وعِلَلِها ما ليس يلزمُ ، وزادُوا فيه وأنقصوا ، فَوَضَعوا المتونَ ، والشروحَ ثم شروحَ الشروحِ ، ثم عادوا فاختصروه ونظَموه أحياناً ثم شرحوه ، فتضخمتْ مادتُه ، والتوى أسلوبُه،وتوعرتْ مسالكُه ، واختفى جوهَرُه تحتَ ركامٍ هائلٍ من المُناقشاتِ في العللِ،والعواملِ ، والمعمولاتِ والإعرابِ حتى سئَمه الناسُ ، وتعالتْ صيحاتُ قسمٍ منهم طالبةً التيسيرَ والتسهيلَ ، وتقريبَ المأخذِ ، فألَّفُوا البحوثَ والأسفارَ،ودخلَ محبو التجديدِ والتقليدِ في مناقشاتٍ طويلةٍ مملةٍ ردَّ الفريقُ الأول على الثاني، وردَّ الثاني على الأول ، وهكذا هو وَضعَ النحوِ منذُ نشأته ونضجه واحتراقه ، هو بينَ اختصارٍ مخلٍ ، وتطويلٍ مملٍّ ، ودراساتٍ أدخلَ في بابِ الخواطرِ والآراءِ منها في بابِ الدراسةِ المنهجيةِ المتكاملةِ ظلَّ النحوُ معها بحاجةٍ إلى هزةٍ عنيفةٍ ، ودراسةٍ جادةٍ في عواملِه وعلَلِه ، وتقسيمِه وتبويبِه ، وإخراجِ ما ليسَ منه ، وما لا يمتُّ لَهُ بصلةٍ من قريبٍ أو بعيدٍ .

وطلابُ الكلياتِ الإنسانيةِ يدرسونَ كتابَ شرحِ ابن عقيل في المراحلِ كافةً وهم يعانونُ منه الشيءَ الكثيرَ ، وأرى أن لا فائدةَ من تدريسِه ولا من تدريسِ

كتابٍ غيرِه ما لم يُهذبْ ، ويُشذبْ ، وتُجمعْ المتشابهاتُ ، ويُتركْ مالا طائلَ تحتَه،ويقدمْ للدارسين على طرفِ الثُمام ؛ لذلك أُقدم اقتراحاتٍ أراها ذا فائدة،وهي :

١. تركُ كُلِّ تعليلٍ غير صوتي ، أينما وُجِدَ ، وفي أبواب النحو كلها ، ومثالُه ترك أسباب ((البناء والإعراب)) في الأفعال والأسماء ، وأيَّ نفعٍ أن نُعلِّمَ الطالبَ أنَّ الاسمَ يُبنى إذا أشبه الحرف في اللفظ أو المعنى والمعنى منه على قسمين((أحدهما ما أشبَه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبَه حرفاً غير موجود ، أكرر ((حرفاً غيرَ موجود)) ، فمثال الأول((متى)) فإنَّها مبنيةٌ لشبهها الحرفَ في المعنى ، فإنَّها تُستعمل للاستفهام، نحو ((متى تقومُ)) ؟ وللشرط نحو ((متى تقم أقم)) وفي الحالتين هي مُشبِهةٌ لحرفٍ موجودٍ ؛ لأنَّها في الاستفهام كالهمزةِ ، وفي الشرط كـ((إنْ)) ، ومثال الثاني ((هُنا)) فإنَّها مبنيةٌ لشبهها حرفاً كان ينبغي أَنْ يُوْضعَ فلم يُوضعْ أي هذا المشبَّهُ به غيرُ موجودٍ في كلام العرب ، وذلك لأنَّ الإشارةَ معنى من المعاني فحقُها أَن يُوضَعَ لها حرفٌ يدل عليها كالنفي ، والنهي ، والتمني ...الخ . شرح ابن عقيل ٣١/١-٣٢ ط٢.... وأيَّ جدوى أن نُدَرِّسَ الطالبَ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال كما قال البصريون ، أو أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء و الأفعال كما قال الكوفيون ، أو أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء كما قال آخرون ، ثم تعليلَ الأصالة والفرعية فيهما..؟

٢. تركُ المحذوفِ وجوباً أيَّاً كان نوعُه فعلاً أم اسماً أم حرفاً ؛ لأنَّ العرب لم تذكرْه أصلاً ، ولو أرادتُه لذكرتُه ، وهو ليس محذوفاً ، وإنَّما هو غيرُ مذكورٍ في الكلام،وسأتناولُ حذفَ المبتدأِ وجوباً شاهداً للتوضيح ، والمواضعُ المشهورةُ هي:

الأول: أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ ((نعم)) أو ((بئس)) نحو ((نعمَ الرجلُ زيدُ،وبئسَ الرجلُ لبيدُ)) ففي إعراب ((زيد)) و((لبيد)) أربعةُ آراء : (أ) مبتدأُ والجملةُ المتقدمةُ خبرٌ ، (ب) مبتدأُ ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه ((الممدوحُ أو المذمومُ)) ، (ج) خبرُ ، والمبتدأُ محذوفٌ تقديرُه ((هو)) ، (د) عطفُ بيانٍ من الرجل أو بدلُ منه ، وهو أيسرُ الآراء ، ولا تقديرَ فيه ، ولا حذفَ فالمسألةُ إذن لا وجودَ لها إلا في أذهانِ النحاة .

الثاني : ما حكى الفارسي من كلامهم ((في ذمتي لأفعلن)) ففي ذمتي : خبرلمبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذف ، والتقديرُ ((في ذمتي يمينٌ)) وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم ...

هذه المسألة انفرد بها الفارسي ، ولم يذكرْها أيُّ نحويٍ قبلَه ، وكل الذين جاؤوا بعدَه نقلوها عنه ، وهو على خطأٍ واضحٍ ؛ إذ لا مبتدأَ محذوف ، وما الفائدة في تقدير شيءٍ لم يقله أصحابُ اللغة ، ولم يَعرفوه ، وما ضرنا أن نُعربَ ((في ذمتي)) جارٌ ومجرور ، مقسمٌ به ، وتنتهي المسألةُ عند هذا الحد ...

الثالث : النعت المقطوع إلى الرفع في ((مررت بزيدٍ الكريمُ)) فالمبتدأ محذوف وجوباً تقديره ((هو الكريم)) ... ورأي النحاة في المسألة هو أنَّ الموصوفَ إذا لم يكن معروفاً فلا بدَّ من اتباعِ الصفةِ له ، وإذا كانَ معروفاً فيجوزُ اتباعُ الصفةِ أو قطعُها إلى النصبِ بهدف تجدُدِ الصفة ، أو رفعُها للدلالة على ثُبوتِها في موصوفِها ، هكذا ينبغي أن يتعلمَ الطالبُ ، ومن غيرِ تقدير فعلٍ أو مبتدأٍ ، وهي تبقى صفةً إنْ كانتْ مرفوعةً أو مجرورةً أو منصوبةً ولكن لكل حالةٍ معنى يَتطلبُها.

الرابع : أن يكون الخبرُ مصدراً نائباً مناب َالفعل نحو ((صبرٌ جميلٌ)) التقديرُ: ((صبري صبرٌ جميلٌ)) ، فصبري : مبتدأ ، ((وصبر جميل)) خبر ، ثم حُذفَ المبتدأُ الذي هو ((صبري)) وجوباً ، هكذا قدر النحاةُ والأحسنُ ألا نُقدِّرَ ، ونذكرُ أنَّ في المسألة وجهاً آخر هو النصبُ ((صبراً جميلاً)) ، وعليه فيُعَلَّمُ الطالبُ على النحو الآتي ((صبراً أو صبر)) مصدرٌ يدلُّ على طلب ، يُرادُ به التزامُ الصبر في الحالتين المنصوبةِ والمرفوعةِ ، ولكنْ في حالةِ الرفع هو وجوب التزام الصبرِ وفي كلِّ حالةٍ يتعرضُ لها ، أو أنَّ المسألةَ عظيمةٌ لابدَّ من توطينِ النفسِ عليها ، وتحملها وهو أعلى منازلِ الصبرِ ، وفي النصبِ يكونُ الصبرُ مندوباً له غير واجبٍ ، وأقلَ درجةً من الصبر المرفوع ، ولا نقدرُ في الحالتين.

٣. تركُ تدريسِ الاشتغال ؛ لأنَّه يمثل لهجةً عربيةً ، وعلينا أنْ نُلحقَ المنصوبَ منهُ ببابِ المفعولِ به ، والأخذ برأي الكوفيين الذين يُعربون جملة ((عبدَ الله ساعدتُه)) أن الفعل ((ساعد)) هو الذي نصبَ ((عبدَ الله)) وضميره العائدَ إليه.

٤.تركُ موضوع التنازع لأنَّه بابٌ خيالي دعتْ إليه نظريةُ العاملِ ، بأنَّ ((زيداً)) في ((حضرَ وكتبَ زيدٌ)) فاعلٌ للفعلين كليهما ، وماذا يستفيدُ الطالبُ من اختلاف الكوفيين والبصريين في كون ((زيد)) في الجملة السابقة، فاعلاً للفعل الأول أو الثاني وتقديرِ فاعلٍ محذوفٍ لأحدهما ؟ لماذا لا نقولُ : إنَّ ((زيداً)) فاعل للفعلين كليهما ، ونعدلُ من قاعدة النحاة لكلِ فعلٍ فاعلٌ.

٥. ردُّ المتشابهاتِ إلى بعضها في بابٍ واحدٍ ، فأدوات النفي مثلاً منها في الأفعال الناقصة ، ومنها في المتشابهات بـ ((ليس)) ، ومنها في باب ((لا)) النافية للجنس ، ومنها في نواصب المضارع ، وجوازمه.

٦. إلحاقُ المنصوبِ على الاختصاص ببابِ التمييز ، والاعترافُ بمجيء التمييز نكرةً ومعرفةً ، وكذلك الحالُ معرفةً ، ونكرةً ، وجامداً ، ومشتقاً.

٧. إلحاقُ بابِ الأفعالِ الناقصةِ ببابِ الفعلِ العامِ ويكون إعرابُ ما بعدها فاعلاً وحالاً.

٨.إلغاءُ نظريةِ الاختصاص ؛ لأنَّها أدَّتْ إلى كثيرٍ من التقديراتِ ، وتعديلُ أيِّ قاعدةٍ تتعارضُ مع القرآن الكريم ، فالنحاةُ مثلاً قالوا: بوجوب دُخولِ أدواتِ الشرطِ على الأفعال ، ولما رأَوها تدخلُ على الأسماءِ أيضاً ، قدَّروا ، وأوَّلوا وافترقوا على ثلاثة مذاهب ، وكأنَّهم لم يقرأوا ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ (١) وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ (٢) وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ (٣) وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ (٤) وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ (٥) وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ (٦) وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ (٧) وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ (٩) ﴾ التكوير /١-٩.

٩.القولُ بتقديمِ الفاعل في نحو ((زيد جاء))، وتقديم جواب الشرط في نحو ((أنت ناجح إنْ درست)) كما قال الكوفيون .

١٠. الأخذ بكلِ رأيٍ تيسيري مقبولٍ عند القدامى والمحدثين وبناءِ نحوٍ لا إرهاق فيه يبحثُ عن المعنى ، ولا يبحثُ عن العاملِ والعلةِ ، من ذلك مثلاً إلغاءُ تقديرِ ضمير الشأنِ أينما وُجِدَ ، لأنَّهُ حيلةٌ يتستر بها النحاةُ لاطِّراد قواعدِهم عندما تتعارض وكلام العرب.

١١. إلغاءُ كل ما قالوه في الزائد ، ولاسيما في القرآن الكريم ، والتركيزُ على المعنى الذي جاء من أجله.

١٢. الاقتصار على الشائع من كلام العرب ، وترك ما عدا ذلك ،مثاله الأسماء الستة ، فنأخذ رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ونترك إعرابها بالحركات أو لزوم حالة الألف.

١٣. تمحيص الشواهد النحوية لترك كل شاهد ضعيف أو مصنوع مثل:

أبـــا خُراشـــةَ أمَّـــا أنْـــتَ ذا نَفَـــرٍ فـــإنَّ قَـــوْمِي لَـــمْ تَـــأْكُلْهُمُ الضَّـــبُعُ

جاريـــــة لم تعـــــرف المرققـــــا ولم تـــذق مـــن البقـــول الفســـتقا

١٤. ترك كل قاعدة بنيت على الضرورة الشعرية

يـــا أقْـــرَعُ بـــنَ حـــابسٍ يـــا أقْـــرَعُ إنـــك إن يُصْـــرَعْ أخُـــوك تُصْـــرَعُ

١٥. ترك التمارين غير المجدية من نحو ((الذي يطير فيغضب زيد الذباب)).

١٦. ترك الأمور الافتراضية من نحو فلو سميت امرأة باسم زيد ، أيمتنع من الصرف أم لا ؟

١٧. ترك إعراب أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، وأما المعرب منها فندرسه دراسة وصفية.

١٨. القول بأن الفعل يدل على الزمن والحدث والفاعل ، وبذا يلغى تقدير الضمائر بنوعيها الجائزة الاستتار والوجبة .

١٩. إلغاء نظرية العامل أو التخلص منها ما أمكن ذلك ، وتدريس العوامل على أنها علامات وصوى للوصول إلى سمت كلام العرب.

٢٠. تشجيع الأساتذة على الأخذ بمبدأ الدراسة الوصفية.

٢١. التركيز على إظهار المعاني المختلفة من خلال موازنة التراكيب بعضها ببعضها الآخر.

٢٢. إكمال الضوابط النحوية من خلال الظواهر النحوية واللغوية التي فاتتهم في دراسة القرآن الكريم.

الملخص

النحو العربي مجموعة ضوابط لعصمة اللسان من الخطا وقد ذكرت عدةمقترحات لتيسيره اهمها :

١- الغاء نظرية العامل وكل ما يتصل بها .

٢- ترك المحذوف وجوبا ايا كان نوعه

٣- رد المتشابهات الى بعضها

٤- القول بتقديم الفاعل , وجواب الشرط واي تقديم وارد عن العرب .

٥- ترك كل قاعدة بنيت على الضرورة الشعرية.

٦- ترك اعراب اسماء الاستفهام واسماء الشرط .

٧- ترك الامور الافتراضية .

٨- التركيز على اظهار المعاني .

٩- الاعتراف بالجمل ذات الطرف الاسنادي الواحد .

١٠- ترك العلل غير صوتية

Abstract

The Arabic Grammar is a set of explicit rules that keeps the tongue from slipping . the researcher has chosen number of suggestions to make the Grammar easier to be conceived . Most important of which are the following points:

1- Invalidate the theory of the factor and all what is related to it .
2- Neglect the rule of obligatory omission of any kind

3- Synonymic words should refer to each other .
4- Following the rule of shifting the subject and main – clause and any other viable shift .
5- Leave out any rule built on the poetic necessity .
6- A voiding the parsing of question words and conditional particle .
7- A voiding hypothetical matters.
8- Concentration on revealing the meaning
9- Accepting sentences with single attribution .
10-Leaving out the non – phonetic explanations